تجلّيات السّبك النّصّيّ في المعاهدات الدّولية الأساسيّة لحقوق الإنسان
دراسةٌ تحليليّةٌ

الباحثة. آلاء خضير أحمد

أ.د خالد عبود حمودي

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

Khaldoun.alazzawi@gmail.com

khalid.a.h@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تجليات السبك النصي في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بوصفه معيارًا من معايير تماسك النص وفق نظرية لسانية النص. وقد سعى إلى الكشف عن الوسائل اللغوية التي تُسهم في ترابط أجزاء النص وانسجامه، مركزًا على المعاهدات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة، لما تحمله من طابع قانوني وإنساني عالمي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى تصنيفات (هاليداي ورقية حسن) في تقسيم أدوات السبك مع تطبيقات تفصيلية على مواد المعاهدات الدولية. وتناولت الدراسة أبرز وسائل السبك النحوي، كالضمائر، والإحالة، والحذف، والاستبدال، والربط، مبيّنةً كيف تسهم هذه الوسائل في بناء نصوص قانونية متماسكة تحقق غاياتها في الوضوح والدقة والاختزال.

توصل البحث إلى أن المعاهدات الدولية توظف آليات السبك النصي بفعالية عالية لضمان الاتساق الدلالي والتركيبي، وأن الضمائر، خصوصًا ضمائر الغائب، تُعد من أكثر الوسائل ورودًا، إذ تسهم في اختزال التكرار وتحقيق التماسك الداخلي للنص. كما أظهر البحث أنّ توظيف أدوات العطف، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، يتكامل مع العناصر الأخرى ليُشكّل نسيجًا نصيًّا مترابطًا ومتجانسًا.

الكلمات المفتاحية:(السبك النصي، المعاهدات الدولية، حقوق الإنسان، الإحالة، الربط، الحذف، الاستبدال، اللسانيات النصية).

Manifestations of Textual Cohesion in the Core International Human Rights Treaties

Researcher: Alaa Khudair Ahmed

Prof. Dr. Khaled Aboud Hamoudi

University of Baghdad / College of Islamic Sciences

Khaldoun.alazzawi@gmail.com

khalid.a.h@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

This research aims to explore the manifestations of textual cohesion in the core international human rights treaties, considering cohesion as one of the key standards of textuality in text linguistics theory. The study seeks to uncover the linguistic devices that contribute to the coherence and cohesion of text segments, focusing on United Nations treaties due to their legal and universal human nature.

The research adopts a descriptive-analytical approach and is grounded in the classification proposed by Halliday and Hasan, which divides cohesion tools into grammatical, lexical, and phonological cohesion. The study applies this framework to selected articles from the treaties, emphasizing grammatical cohesion mechanisms such as reference, substitution, ellipsis, and conjunction.

The findings indicate that international treaties employ cohesion strategies with high effectiveness to ensure syntactic and semantic consistency. Pronouns—especially third-person pronouns—are among the most frequently used devices, as they contribute to avoiding redundancy and enhancing internal textual linkage. Furthermore, the use of conjunctions, demonstratives, and relative pronouns works in harmony with other cohesive elements to create a coherent and unified textual fabric.

Keywords: (Textual cohesion, international treaties, human rights, reference, conjunction, ellipsis, substitution, text linguistics).

السّبك لغةً: قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ): "السَّبْكُ تَسبيكُكَ السَّبيكةَ السَّبيكةَ من الذهب والفضة، تذاب فتفرغ في مِسْبَكَةٍ من حديد كأنها شق قصبة"[١]، والجمع سبائك[٢].

السّبك اصطلاحًا، السّبك: مصطلح بلاغي قديم، أوّل من ذكره بالمعنى المراد في الدراسات اللغوية والنقدية هو الجاحظ (ت:٢٥٥هـ) عندما يصف أجود الشعر: "متلاحم الأجزاء، سهل

المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغاً واحداً وسُبك سبكاً واحداً"[٣]. فدلالة السّبك -عند الجاحظ- مرتبطة بتماسك النّص وتلاحمه على المستوى الشّكلي للنّص.

والسبك بين الألفاظ يراد به انسجامها، جاء في (باب الانسجام) عند أبي الإصبع العدواني (ت:٦٥٤هـ): "وهو أن يأتي الكلام متحدّراً كتحدّر الماء المنسجم، بسهولة سبك وعذوبة ألفاظ، حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في القلوب ما ليس لغيره، مع خلوه من البديع، وبعده عن التصنيع"[٤].

ويُعرف السبك بمصطلحات كثيرة؛ منها: الاتّساق، أو التّضام، أو الرّبط، أو الاتِّساق، والتنضيد، والانسجام، والتّشاكُل، وغيرها من المصطلحات المتقاربة[٥]، فكان نتيجة طبيعية بسبب الترجمة الَّتي تقابل المصطلح الإنجليزي (Cohesion). فالدّكتور تمّام حسّان ترجمه إلى السبك[٦]، أمَّا الدكتور إلهام أبو غزالة والدكتور علي خليل حمد، فلقد ترجماه إلى التضام[٧]، وترجمه الدكتور يوسف نور عوض إلى التّناسق[٨]، وترجمه الدكتور أحمد محمّد عبد الرّاضي إلى التّرابط الرّصفي[٩].

وكما تعدد المصطلح تعددت تعريفات علماء اللغة النصيين لمفهوم السبك، ولعل من أشهر التعريفات تعريف اللغوي الأميركي (روبيرت دي بوجراند)، إذ يقول: السّبك هو الذي "يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرّصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط. ووسائل الاتساق تشتمل على هيئة نحوية للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى أمور مثل: التكرار، والألفاظ الكنائية، والأدوات، والإحالة المشتركة، والحذف، والروابط"[١٠].

وسائل السّبك

يتحقق معيار السّبك "بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النّصّ (surface text)، ونعني بظاهر النّصّ: الأحداث اللّغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث أو المكوّنات ينتظم بعضها مع بعض تبعاً للمباني النّحويّة، ولكنّها لا تشكّل نصّاً إلا إذا تحقّق لها من وسائل السّبك ما يجعل النّصّ محتفظاً بكينونته واستمراريته، ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي"[١١].

وقد ذكر هاليداي ورقية حسن، أنّ جزءاً من السبك يتحقق عبر النحو، وجزءاً آخر عبر المفردات، وعليه أشارا إلى أنّ السبك ينقسم على قسمين هما:

السبك النحوي (Grammatical Cohesion)، والسبك المعجميLexical) Cohesion').

وأضاف بعض الباحثين قسماً ثالثاً هو السبك الصوتي، الذي أفاده من توقف روبرت دي بوجراند أمام مصطلح التنغيم الذي عده من المحاور الصوتية الرئيسة المصطلح السبك(١٢).

وبهذا يمكن القول: إنّ تصنيفات أدوات السبك قد تنوعت، وأبرز هذه التصنيفات، هي بحسب عناصره، إذ قسمت عَلَى: السبك الصوتي، والنحوي، والمعجمي.

وسائل السبك النحوي:

ويعد المظهر الأول من مظاهر السبك في النص، ويتحقق من طريق الوسائل اللغوية، التي تربط عناصر النص، ويمكن تتبع إمكاناته على المستوى السطحي للنص(١٣)، فهو يهتم بظاهر النص ودراسة الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي. واستناداً إلى ما ذكره رواد النص، هناك عدد من الآليات والأدوات الواجب توافرها لتحقيق السبك النحوي، ومن أهمها:

أولاً: الإحالة Reference:

تُعدُّ الروابط الإحالية أمراً مهماً في سبك النص، وتحقيق تماسكه وترابطه، وهي أكثر الأدوات الاتساقية النحوية حضوراً في النّص بين الأدوات الأخرى؛ إذا عدّها دي بوجراند من أبرز المعايير النّصية الَّتِي تسهم بِنحوٍ فعال في تحقيق الكفاءة النّصية، إذ تحيل على العلاقات المعنوية القائمة داخل النّص بحيث تجعل النّص وحدة متكاملة، متلاحمة ومتماسكة، وهي لا تتم إلَّا بالسبك النحوي(١٤).

والإحالة -عند دي بوجراند- هي "العلاقة بَيْنَ العبارات والأشياء والأحداث والمواقف في العالم الَّذِي يُدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي... في نص ما، إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النّص"(١٥)، أمّا الإحالة -عند فان دايك- فهي "فعل تداولي تعاوني بَيْنَ متكلم، ومخاطب في بنية تواصلية معينة"(١٦).

ويعرف ميرفي الإحالة بأنها "تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذُكر صراحة أو ضمناً في النّص الَّذِي سبقه أو الَّذِي يليه"(١٧).

أمّا جون ليونز فعرّف الإحالة بأنها "العلاقة القائمة بَيْنَ الأسماء والمسميات فالأسماء تحيل إلى المسميات وهي علاقة دلالية تخضع لقيد أساسي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه"(١٨)، وهذه العلاقات يمكن أنَ نسمّيها (الصّغرى) الَّتِي تقتصر عَلَى العناصر المكوّنة للنّص في تركيبه اللّفظيّ، والأخرى ارتباط النّص بوصفه بنيةً إشاريّةً إلى خارجه، ويمكن أنَ نطلق عَلَى هذه اسم (العلاقات الكبرى)، الَّتِي هي ذات بُعدٍ تداوليٍّ(١٩)، ولذلك تكون الإحالة بأسماء الإشارة والضمائر وأدوات الموازنة الَّتِي تحرر النّص من هذا الثقل، وتوظيف العناصر الإشارية يجنب تكرار الاسم نفسه، ومنعاً لفساد المعنى، أو الثقل الناتج عن التكرار(٢٠)، وتشترك كُلّ هذه التعبيرات الإحالية في خاصيّة مشتركة تتمثل في أنَّ دلالتها المعجمية لا تكفي لتحديد مرجعها، ومعنى ذلك أنَّها فاقدة للاستقلال الإحالي(٢١).

وتُعد الإحالة من أشكال الترابط الداخلي لأَواصر أجزاء النّص، لأهميتها بوصفها وسيلة لاختزال المعنى، فاللغة نفسها نظام إحالي، وقد "نوّه اللغويّون إلى الإحالة من حيث إنّها أداةٌ كثيرة الشّيوع والتّداول في الرّبط بَيْنَ الجمل والعبارات الَّتِي تتألّف منها النّصوص"(٢٢).

عناصر الإحالة:

وتقوم الإحالة عَلَى عناصر تسمى العناصر الإحالية، وهي:(٢٣)

١. **الْمُتَكَلِّم أو صانع النّص**، وبقصده المعنوي تتم الإحالة على ما أراد.

٢. **اللفظ المحيل**، وينبغي أن يتجسد إما ظاهرًا وإما مقدرًا، ويمكن أن يكون ضميراً أو اسماً موصولاً.

٣. **المحال عليه**، وَهو موجود إما داخل النّص وإما خارجه، ويكون لفظاً أو جملةً أو فقرة أو نصاً بأكمله أو معنى خارج النص يدل عليه السياق.

٤. **العلاقة** بَيْنَ اللفظ المحيل والمحال عليه، وينبغي أن تكون المطابقة هي العلاقة الجامعة بين الاثنين.

وتعتمد الإحالة عَلَى ألفاظ تسهم في تحديد المحال عليه داخل النّص أو خارجه، منها: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأدوات المقارنة(٢٤).

وتنقسم الإحالة بعامة عَلَى قسمين، هما:(٢٥)

أ: إحالة نصية داخلية (Endophora): وهي الإحالة على العناصر الواردة في الخطاب

بالرجوع إلى متقدم، وذلك بالإشارة والضمير إلى شيء في اللغة أو في النص[٢٦]، ويطلق عليها "الإحالة المشتركة... ويتحقّق هذا النّوع من الإحالة بمجموعةٍ من العناصر الإحاليّة الَّتِي هي مجموعة الألفاظ الَّتِي لا تملك دلالةً مستقلّةً، بل تعود عَلَى عنصرٍ أو عناصر أخرى مذكورةٍ في إجزاءٍ أخرى من النّص"[٢٧]، وفيها نوعان:

١. **الإحالة القبلية (Anaphora):** وهي تعود على مفسر سبق التلفظ به[٢٨]، إذ يشير العنصر الإحالي إلى ما يتقدمه مِن العناصر اللغوية المختلفة، وتعد هذه الإحالة الأكثر دوراناً في النّص اللغوي[٢٩]. وهذه الإحالة بالضمير أو بالإشارة أو بالموصول، فهي تحتاج إلى ما يبينها لخفاء المراد بها ومن ثَمَّ تعود إلى متقدم في اللفظ، والمتقدم قد يكون لفظاً أو قولاً، فيحيل المشير إلى مضمونه[٣٠].

٢. **الإحالة البعدية (Cataphora):** وهي إحالة تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النّص ولاحق عليها[٣١]، فهي عناصر لغوية تشير إلى معلومات تالية في داخل سياق النّص، ولها الوظيفة الَّتِي تتصف بها الروابط الإحالية، وترمز إلى دلالة سياقية[٣٢].

ب: احالة مقامية خارجية (Exophora): أي خارج النّص أو خارج اللغة، وتعني إحالة عنصر لغوي إحالي عَلَى شيء إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي[٣٣]. وهذه الإحالة يمكن فهم مرجعها مِن سياق الموقف. ومن أبرز عناصرها: ضمير الْمُتَكَلِّم والمُخاطَب، واسم العلم، واسم الإشارة، ويرى (هاليداي ورقيّة حسن) أنّ هذه الإحالة تساعد في تكوين النّص؛ لأنها تربط اللغة بسياق الموقف، إلا أنّها لا تسهم في سبكه بنحوٍ مباشر[٣٤]، ويمكن الانطلاق مِن مفهوم الإحالة المقامية لوضع أساس العلاقة بَيْنَ النّص والخارج أو الموقف بعناصره المختلفة، اعتماداً عَلَى أنّ وظيفة اللغة هي التعبير عن المواقف المختلفة بإمكاناتها القادرة عَلَى ذلك، عَلَى الوجه الَّذِي جعلنا فيه علاقة النّص بالموقف علاقة بناء وتفسير بما تقوم به اللغة بربط السِّيَاق بالمقام، بتماسكه عَلَى نحو غير مباشر[٣٥].

الإحالة بالضمائر:

الضمير لغة "يدل على غيبةٍ وتستُّر"[٣٦].

والضمير اصطلاحاً: هو ما دلّ على تكلم أو خطاب أو غيبة، وهو الاسم المتضمن

تقديراً في الكلام، وما له صورة في اللفظ الظاهر، للدلالة على متقدم أو متأخر في اللفظ، أو للدلالة على عين في العالم الخارجي، أو إشارة إلى ذات أو عين أو مضمون قول(٣٧).

والضمائر –من حيث دلالتها– ضمائر تشير إلى حضور أو إلى غائبين، وضمائر الحضور ضمائر المتكلم والمخاطب، وهي تحيل إلى العالم الخارجي لمعاينة الذات التي يشير إليها الضمير، وهذا النوع يربط النص بالعالم الخارجي، ولا تدخل في الربط النصي الداخلي، وضمائر الغائب ذات إحالة داخلية، وتعد الضّمائر من عناصر الإحالة الَّتي تؤدي إلى سبك النّص وترابطه، فهي تربط اللاحق بالسابق، والضمير يدفع اللبس في الكلام واختلاطه بغيره، وتحقق نوعاً من الاختصار لعدم الحاجة إلى تكرار اللفظ، فيغني عنه الضمير دون استحضاره ثانية، وقد يفهم من تكرار اللفظ أنه ليس السابق أو أنه غير الأول(٣٨).

فالإحالة هي الَّتِي تنشأ من استعمال الضمائر بدلاً من الأسماء الظاهرة الَّتِي يكون ذكرها قد تقدم في بداية النّص أو بداية الفقرة(٣٩)، إذ تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة عَلَى الْمُتَكَلِّم والمُخاطَب، كونها تعوِّض عن عبارة كاملة وألفاظ وكلمات، فلا يضطرُّ الكاتبُ أنْ يكررَ النّص أو اللفظة، فضلًا عن ربطها للنصّ شكلًا ودلالة(٤٠).

ويقسم لسانيّو النّص الضّمائر بحسب ما جاء به (هاليداي ورقيّة حسن) على قسمين، هما: ضمائر وجوديّة، مثّلوا لها بـ(أنا، وأنت، ونحن، وَهو، وهي... إلخ). وضمائر ملكيّة، مثّلوا لها بـ(الياء، وكاف الخطاب، والتاء، الهاء... إلخ)(٤١).

الوجوديّة هي الَّتي تدلّ على ذواتٍ، أمّا الملكيّة فهي الدّالّة على ما يملكه الذّوات، ومن الضمائر الوجودية التي وردت في المعاهدات ما نصه: "**لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي**"(٤٢).

هنا نجد الضمير (هي) أحال الكلام على متقدم وهم (الشعوب)، وهو الأصل أذ يعود الضمير على متقدم فيفسره؛ لأنّ الضمير اسم مبهم يحتاج ما يفسره، والمفسر اسم متقدم.(٤٣)

وفي المعاهدة: "**تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى**

توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر"(٤٤).

نلحظ في المادة المتقدمة الإحالة بالضمير الرفع المنفصل (هي) الذي يشير إلى (الدول الأطراف) التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها: ألمانيا، واليابان، والبرازيل.

وتتمثل الإحالة في النص "**وإذ يساورها القلق، وهي ترى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى**"(٤٥). بالضمير (هي) الذي أشار إلى متقدم وهي مجموعة الدول الأطراف التي وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنها: السويد، أستراليا، والمكسيك.

وكذلك ورد الضمير (هم) في الجزء الرابع من المادة (٢٨) الذي نصه: "**تؤلف اللجنة من مواطنين في الدول الأطراف في هذا العهد، من ذوي المناقب الخلقية الرفيعة المشهود لهم بالاختصاص في ميدان حقوق الإنسان، مع مراعاة أن من المفيد أن يشرك فيها بعض الأشخاص ذوي الخبرة القانونية**"(٤٦). أحال الضمير (هم) إحالة قبلية على العنصر الإحالي (اللجنة) وهي مجموعة من ثمانية عشر عضواً من الدول الأطراف المعنية بحقوق الإنسان التي تتولى وظائف معينة(٤٧).

ونجد تكرار الضمير (هم) في النص المعاهدة؟ "**وإذ ترى أن جميع البشر متساوون أمام القانون ولهم حق متساو في حمايته لهم من أي تمييز ومن أي تحريض على التمييز**"(٤٨)، قد أحال إلى المتقدم (جميع البشر).

وكذلك في المعاهدة "**للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في المساواة مع رعايا الدولة المعنية أمام المحاكم بأنواعها. وعند إثبات أية تهمة جنائية ضدهم، أو تحديد حقوقهم والتزاماتهم في دعوى قضائية، يكون من حقهم سماع أقوالهم بطريقة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة تعقد وفقاً للقانون**".(٤٩)

أعاد تكرار الضمير (هم) الذي يحيل على (العمال المهاجرين)، إذ أسهمت هذه الإحالة في خلق النص وضمان استمراره، بربط النص بشيء واحد من بداية النص إلى نهايته؛ ذلك أنّ الإحالة تؤدي إلى "الاختزال الذي بواسطته تسمح لنا اللغة بتكثيف رسائلنا متقين بذلك التعبير المكرر عن الأفكار

المعادة"[٥٠]، وبذلك تقوم بربط الأجزاء وتكثيف الخطاب عن طريق الاختزال؛ ليتحقق لنا التماسك النصي والربط التركيبي والدلالي بين أجزاء النص، ولا سيما المتباعدة، إذ يؤدي ذلك إلى الدقة الدلالية عن طريق إشارة اللفظ الكنائي إلى شيء أو معنى دون تكراره، ومن هنا أصبحت الديباجة متماسكة بالإحالات المتنوعة.

وقد وردت الإحالة بضمير الملكية (الهاء) كثيراً في نص المعاهدات الدولية منها ما نصه "**لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً**"[٥١]. يشير الضمير المتصل (الهاء) إلى (أي إنسان) الذي بدأ به بند الاتفاقية.

وفي المادة (١٠) من الإعلان العلمي لحقوق الإنسان "**لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظرًا منصفًا وعلنيًّا للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه**"[٥٢].

يتكرر الضمير (الهاء) ليحيل إلى العنصر (لكل إنسان)؛ لأنّ تشكيل المعنى أو إبرازه يعتمد على وضع الضّمائر داخل النّص، إذ إنَّ هذه الضّمائر من بين الوسائل الّتي تحقّق الاتّساق الدّاخليّ، والخارجيّ وبدورها تحيل الكلام على العنصر الإحالي[٥٣]. فالإحالة سواء أكانت في مستوى الجملة أم مستوى النّص تعود إلى مرجع متقدم واحد، وَهو الَّذِي بدأ به البند أول مرة (لكل إنسان)، فالضمير (الهاء) مكَّن المُتَلَقّي من إرجاع تلك الأحداث النّصية إلى المحور الأساسي؛ لأنَّ إعادة الضمير إلى مرجعه من أهم الأمور الَّتِي تفيد (المُتَلَقّي). فعودة الضمير إلى مرجع يغني عن تكرير لفظ ما رجعت إِلَيْه، ومن هنا يتحقّق الاتِّساق بَيْنَ الجمل في داخل النّصِ[٥٤].

ونجد هذا النوع من الإحالة في ما نصه المعاهدة "**لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده**"[٥٥].

إنّ هذا الامتداد في الإحالة إلى الضّمير نفسه في النّص الواحد يجعل من النّص حلقاتٍ مترابطة في عقدٍ يجمعها الخيطُ نفسه، فإذا قُطِعَ هذا الخيط انفطرت حباتُ العقدِ ولم يعد عقداً، واستحالت عَلَى المُتَلَقّي الوصول إلى العنصر الإشاري[٥٦]. مثَّل هذا الأسلوب مجموعة من

الاجراءات المتميزة في الصياغة، أسهم فيها الضمير (الهاء) في ربط أجزائها بعضها إلى بعضها الآخر في سيرورة دلالية مثلما جاءَ في النّص، وهذه المعاني الَّتِي ترتبت عَلَى الإحالة أسهمت في تنامي المعنى المقصود، وتوضيحه بنحوٍ منطقي متسلسل، وإثراء الدلالة، المترتبة عَلَى العنصر الإحالي، فاستطاعت هذه الديباجة عن طريق هذه العلاقة أنْ تؤكد المواقف، والقوانين، ومبادئ الإصلاح، في المجتمع الدولي.

الملاحظ أنّ أكثر الضمائر هي الهاء العائدة على الإنسان؛ لأنّ المعاهدات خاصة بالإنسان.

الإحالة بالإشارة:

والإشارة معنى من المعاني اللغوية التي لا تقوم بذاتها، وإنما يتضح معناها بتوافر أركانها، وأركانها هي: المشير: المتكلم، والمشار إليه: الشيء الخارج، والمشار له بالمشار إليه: المخاطب، والمشار به: لفظ الإشارة، وعمل الإشارة: المعنى الحاصل من الإشارة.

وتكون إحالة الإشارة داخلية وخارجية، كما تكون قبلية وبعدية، وقد تكون موسعة إذا أحالت على عدة أشياء، وتشمل أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والظروف.

وتُعدُّ أسماء الإشارة من أكثر الوسائل الإحالية ربطاً وتحقيقاً للتماسك النصي، فلا تقل أهمية عن ضمائر الغياب، فهي تربط بين المبنى والمعنى، وذلك أنّ اسم الإشارة "عنصر فاعل؛ إذ يمكن استخدامه مكثفاً، أي: مشيراً إلى عدد كبير من الأحداث السابقة له رغبة في الاختصار أو اجتنابا للتكرار"[٥٧]. وهذه الخاصية هي التي يسميها هاليداي ورقية حسن (الإحالة الموسعة)، أي: إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل[٥٨].

ومن نماذج الإحالة الإشارية في المعاهدات الدولية ما جاء في الجزء الأول من المادة (١١) في الإعلان العالمي لحقق الإنسان: "**لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرماً بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي**"[٥٩].

اسم الإشارة (تلك) للمؤنث البعيد[٦٠]، وهنا إشارة إلى اللفظ المتقدم (عقوبة) المحددة التي كانت موجودة وقت ارتكاب الجريمة، الهدف من ذلك هو: التحديد: لتجنب الغموض، إذ يربط النص

العقوبة بالزمن المحدد، والاستمرارية القانونية: لضمان أنّ العقوبات لا تُطبق بأثر رجعي بما يخالف مبدأ الشرعية الجنائية.

وكذلك فيما نصه: "**لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن ريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها**"(٦١).

تمثلت الإحالة باسم الإشارة (هذا) للتعريض للمخاطب؛ لأنَّ المُخاطَب يحتاج إلى إشارة حسية لاستيعاب الخبر، فلا تكفيه لذلك الدلالات الذهنية، فتسهم هذه الأسماء في ربط أركان القول بعضه ببعض، ممّا يجعلها عنصراً من عناصر سبك النّص وانسجامه(٦٢).

اسم الإشارة (هذا) "يشار إلى المفرد المذكر بـ(ذا)"(٦٣)، وهنا محيل بإحالةٍ نصّيّة بعدية داخلية على العنصر الإشاري (الحق)، وبدأ تحقّق الربط الإحاليّ داخل البنية النّصيّة، فالإشاريات عناصر تواصلية بين الْمُتَكَلِّم، والمُتَلَقّي من أجل تحقيق الغرض من الخطاب وبلوغ المقصد، ويراد بالحق –هنا– "التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد"(٦٤).

وقد تدل أسماء الإشارة على إقرار كلام سابق، ومنه ما جاء فيما نصه: "**لكل شخص الحق في الراحة وأوقات الفراغ، بما في ذلك في تحديد معقول الساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة**"(٦٥)، أي: ذلك المذكور من قبل: **(الحق في الراحة وأوقات الفراغ)**، فقامت الإشارة مقام العبارة، فأغنى لفظ الإشارة عن لفظ كثير، فهو للربط والاختصار.

وقد تكون الإحالة بالإشارة للإقرار المباشر للحديث، كما ورد في النص: "**ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها، أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية**"(٦٦)، أي: هذه المشار إليها، المادة المنصوص عليها "لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين"(٦٧).

الإحالة بالموصولات:

للاسم الموصول دور كبير في سبك جمل النص، فاختيار ضمير موصول سيحل محل موقع ضمير شخصي، سببه مطابقة القصد واختلاف اللفظ، وكلا الضميرين في النهاية عوض عن إعادة الذكر(٦٨)؛ فهو –بطبيعته– اسم مبهم يفتقر لما يزيل إبهامه ويوضح ما أريد منه ويتمّم معناه،

وهي جملة الصّلة المتضمنة ضميراً عائداً إلى الاسم الموصول لائقاً به من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث(٦٩).

وتنقسم الأسماء الموصلة على قسمين، هما: أسماء موصولة خاصة: تقوم على مبدأ التماثل والتطابق فيما هو موجود، وتصاغ للمفرد والمثنى والجمع، وأيضاً للمذكر والمؤنث نحو: الذي، اللذين، الذين وغيرها. وأسماء موصولة عامة أو مشتركة؛ لأنها قد تأتي في غير معنى الاسم الموصول، وتكون بلفظ واحد مشترك بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، مثل: من وتستخدم للعاقل، وما وتستخدم لغير العاقل وغيرها(٧٠).

وقد ذكر الموصول في المعاهدات الدولية، وأسهم في تماسك النص وزاد من ترابطه، ومنه ما جاء في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحوقوق المدنية والسياسية في المادة (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي نصها: "**تعترف كل دولة طرف في العهد، تصبح طرفاً في هذا البروتوكول، باختصاص اللجنة في استلام ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية تلك الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في العهد. ولا يجوز للجنة استلام أية رسالة تتعلق بأية دولة طرف في العهد لا تكون طرفاً في هذا البروتوكول**"(٧١).

تمثلت الإحالة الموصولية بالاسم الموصول (الذين) ويستعمل لجمع المذكر العاقل(٧٢)، واستعمل في النص بوصفه عنصراً محيلًا على عنصرٍ إحالي هو (**الأفراد الداخلين في ولاية تلك الدولة الطرف**)؛ وبهذا تكون الإحالة نصية قَبْليّةً، فضلاً عن دور الصّلة في صنع التّرابط بَين ما قَبْل الموصول، وما بعده، ممّا زاد ذلك من قوة اتساق النّص وسبكه، إذ تقوم بالربط الاتِّساقيّ من ذاتها، وتربط بما يأتي بعدها من صلة الموصول الَّتِي تصنع ربطاً مفهوميّاً بين ما قَبْل الموصول وما بعده(٧٣)، فالإحالة بالاسم الموصول اشتملت توظيفًا إشاريًّا رابطًا للموصول، فضلًا عن الوظيفة التّعويضيّة الملازمة للوظيفة الإشارية، الَّتِي تعدّ أحد العناصر الإحالية الإشارية من ناحيةٍ، والتّعويض الَّتي بدورها أسهمت في إنجاز تماسك النّص من ناحيةٍ أخرى(٧٤).

ثانياً: الحذف:

الحَذف لُغةً: "قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة"(٧٥).

وفي الاصطلاح: هو "ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانيّة، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، إذا كان الباقي مغنياً في الدلالة، كافياً في أداء المعنى، ولا يتم ذلك إلا بوجود قرائن لغوية أو مقامية تومئ إليه، وتدل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يجد في ذكره"(٧٦). إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادًا عَلَى القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية"(٧٧).

وذكر تمام حسان أنّ "الفعل يذكر أو يحذف إذا دلّت عليه القرينة بالتفسير"(٧٨)، ولقد قال النحاة بحذف الفعل وجوبًا في مواضع، منها(٧٩): في النداء، وفي الاختصاص (المدح والذم)، ومع الصفات المقطوعة، وفي التحذير والإغراء.

وقد ورد الحذف في الفقرة (أ) من المادة (٢٤) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي نصها: "**التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي بمقتضى المادتين ١٧، ١٨**"(٨٠).

حُذف الفعل (يبلغ) وفاعله (الأمين العام للأمم المتحدة) للدلالة السابقة عليه في مقدمة المادة (٢٤)؛ ذلك أنّ والحذف في إطار الجملة أكثر استعمالاً في النّصوص دون الجمل المنفصلة، وفيه يكسب اللغة الاختصار، ويؤدّي إلى الإيجاز وسرعة الإتاحة في الوقت الَّذِي يقتطع من البنية السطحية؛ لأنَّ النّص بناءٌ يقوم عَلَى الاتِّساق، وهذا العامل يساعد منشئ النّص عَلَى الاختصار، وعدم الإطالة بمعلومات فائضة(٨١).

وكذلك في المادة (٢٣) من الاتفاقية نفسها: "**أن تطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية، بمذكرة كتابية موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة**"(٨٢)، في النص نجد حذف فاعل الفعل (تطلب)، والتقدير: أية دولة طرف، وهذا الحذف جنَّب التكرار والإعادة والإطالة، وفي العادة مثل هذا الحذف يقوي أسلوب الإيحاء ودلالته من جهة، وينشط خيال المُتلقي في البحث عن المحذوف من جهة أخرى، وحافظ الحذف عَلَى الجرس الموسيقي للنّص، وليس في هذا لبس، فالمُتلقي يستطيع معرفة العناصر المطلوبة، ليقوم بتقدير المحذوف، وتقديرُ المحذوف يعتمدُ أساسًا عَلَى تفاعل المُتلقي

مع النّص ومعرفةِ المرجع الإشاري الَّذي يملأ عبره ثغرات النّص. إذ فيجوز حذف المبتدأ اكتفاءً بخبره في المواضع التي يعرفها المتلقي دون لبس. ومن ذلك ما جاء في نص المعاهدة: "**والحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب**"(٨٣)، إذ حذف المبتدأ (الحق) فاصل الجملة الحق في حماية وظيفة الإنجاب وحَسُن الحذف هنا للإيجاز.

ثالثًا: الاستبدال:

الاستبدال لغة: من التغيير ومن بدّل الشيء: غيره، وبدل الشيء وبَدَله وبديله الخلف منه، والجمع أبدال، وتبدّل الشيء وتبدل به واستبدله واستبدل به كله: اتخذ منه بدلًا(٨٤).

والاستبدال اصطلاحًا: هو "عمليّة تتمّ داخل النّص حيث يتم تعويض عنصر في النّصِ بعنصر آخر"(٨٥)، أو إحلالُ كلمة محلَّ كلمة أُخرى تقع في النّصِ نفسه، ويُطلق عَلَى التعبير الأوَّل: المُستبدَل منه، والآخر: المُستبدَل به، ويعدُّ مصدراً أساسيّاً من مصادر اتساق النصوص(٨٦).

يقول روبرت دي بوجراند: "والإبدال في أساسه أيّ ارتباطٍ بَيْنَ مكوّنين من مكوّنات النّص أو عالم النّص يسمح لثانيهما أنْ ينشط هيكل المعلومات المشتركة بَيْنَه وبَيْنَ الأوّل"(٨٧).

إنّ معظم حالات الاستبدال النصي قبلية، أي: علاقة بين عنصر متأخر وعنصر متقدم، وهذا من شأنه أنْ يخلق نوعًا من الترابط والتلاحم، والاستمرار على مستوى الكلام ويُعدُّ الاستبدال مكملاً للآلياتِ الَّتي تحقِّقُ سمةَ الاتساق داخل النّصوصِ(٨٨).

أقسام الاستبدال:

ينقسم الاستبدالُ عند رواد النصية على ثلاثة أنواعٍ، هي(٨٩):

١. استبدال اسمي: يتم باستخدام عناصر لغوية اسمية مكان أسماء وردت في موضع سابق من النص مثل: آخر، نفس، واحدة.
٢. استبدال فعلي: يمثله مادة (فعل) بصيغها المختلفة.
٣. استبدال قولي أو عباري: وفيه يستبدل عنصر لغوي بعبارة: (جملة، أو عدة جمل) داخل النص بشرط أن يتضمن المستبدل معنى ومحتوى المستبدل به، ويمثل له غالبا يقول: (ذلك، لا).

ومن أمثلة الاستبدال التي وردت في المعاهدات الدولية ما جاء في المادة (١٦) من الجزء الرابع في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي نصها: "**نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول**"[٩٠]. فقد تمَّ استبدال عبارة **(نفس الحقوق والمسؤوليات)** بحق **(المساواة بين الرجل والمرأة)**[٩١]، ويلجأ الكاتب إلى هذا الأسلوب؛ لتجنب تكرار التعبير نفسه، على أساس تسمح لمستعملي اللغة بحفظ المعنى في الذاكرةِ النشطة دون الحاجة إلى التصريح به مرّةً أُخرى[٩٢].

ورد هذا النوع كثيرًا في فقرات المعاهدة نفسها: **(نفس الحق في عقد الزواج)** [٩٣]، و**(ونفس الحق في حرية اختيار الزوج)** [٩٤]، و**(نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبإدراك للنتائج)** [٩٥]، و**(نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية)** [٩٦]، و**(نفس الحقوق الزوجية للزوج والزوجة)** [٩٧]، و**(نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات)**[٩٨].

رابعًا: الربط:

هو علاقة تصنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين؛ الأمن لبس الارتباط أو لأمن لبس الفصل، فاللغة تلجأ إلى الربط أحيانًا وإلى الفصل أحيانًا أخرى، ويعني الربط هنا الوسيلة لربط المتواليات الشكلية بعضها ببعض، بطريقة تمكّن من الإشارة إلى العلاقات بين مجموعاتٍ من الجمل في النّص، كأنْ يُجمع بينها، أو يُستبدل غيرها من الوسائل[٩٩]، ويفضي الرّبط عند علماء لسانيّات النّص إلى مصطلحين هما الرّبط والارتباط، ويمكن أن يُحمل عليهما مصطلحا الوصل والاتّصال من جهة الاصطلاح ووحدة المفهوم[١٠٠].

لقد حدّد (هاليداي ورقية حسن) وسائل الربط النصي وهي: المرجعية، والإبدال، والحذف والعطف، والتماسك المعجمي، ويختلف الربط عن غيره من وسائل الاتساق النصي في أنه لا يتضمن إشارة موجهة للبحث عن العنصر المفترض في السابق أو اللاحق(١٠١).

وقسم علماء اللغة النّصيين الربط على قسمين:[١٠٢]

أولًا: الربط بالأدوات: ويتمثل بالأدوات: (الواو والفاء وثمّ وحتّى وأو وأم وإمّا وبل ولكن ولا)[١٠٣]، ولم يقتصر الأمر بهذه الأدوات فحسب، وإنما بألفاظ أو عبارات تعرف بالتفسيرات تفيد معنى العطف،

مثل: أعني، وكذلك، وفضلاً عن ذلك، ومثلاً، ونحو، وأيضًا، وهي تفيد معنى التالي إلى السابق وتفسره وتوضحه[١٠٤]، فهي علاقة اتساع من جهة تكوينه علاقاتٍ نصيَّة جديدة، إذ يرتبط العنصر اللغويُّ بغيره فيكوِّن علاقة اتساع، كذلك ترتبط الجملة بغيرها فتكوِّن علاقة اتساع، وكذلك يُعدُّ علاقة اقتصاد؛ إذ إنَّ بنيته تتكون من اشتراك التركيب الثاني مع سابقه في الحكم فيعوض حرف العطف عن تكرار الحكم المُسند للعنصر اللغوي[١٠٥]، فهذه الأدوات آنفة الذكر تربط الجمل وتبيّن مفاصل النظام الَّذِي يقوم عليه النّص.[١٠٦]

ثانيًا: الربط المباشر: وقاعدته "هي أنّ كلّ جملتين متشابهتين في نص ثانيهما بيان للأول ترتبطان ارتباطًا مباشرًا بغير أداة"[١٠٧]، هو الربط القائم على غياب الربط الشكلي، ويتمثل في علاقة البدل بالمبدل منه، والتوكيد بالمؤكد، والصفة بالموصوف والتفسير بالمفسر، وهكذا كل ما يقوم على مبدأ الاتصال، إذ يصير هذا التركيب كالكلمة الواحدة في شدّة التّماسك بينهما، وهو ربط دال على قوة الارتباط بين الجملتين، وكما يتحقّق الربط المباشر بين المفردات يتحقق كذلك بين الجمل والفقرات[١٠٨]. وسنتناول النوع الأول بالبحث. والنوع الثاني؟

وعمومًا قسّم علماء النص تلك الأدوات بحسب المعاني التي تفيدها على أقسام، هي[١٠٩]:

أ. أدوات تفيد مطلق الجمع (conjunction)، مثل: واو العطف، أيضاً، علاوة على ذلك، فوق هذا، إضافة إلى هذا.

ب. أدوات تفيد التخيير (disjunction)، مثل: أو، أما.

ت. أدوات تفيد الاستدراك (contrajunction)، مثل: لكن مع ذلك، على الرغم من هذا.

ث. أدوات تفيد التبعية أو التفريغ (subordination)، مثل: لأنَّ، من ثمَّ، بناءً على هذا، إذن، نظراً.

وتسمَّى بعض هذه الأدوات بالعطف لَدَى النحاة بصفتها أحد التوابع، بل قد يكونُ أكثرها شيوعًا واستعمالًا في اللغةِ، فقد كان نصيبه في الدراسةِ كبيرًا جدًّا، فلا نكادُ نقفُ عَلَى كتابٍ من كتبِ النحوِ العربي قديمًا وحديثًا إلّا وجدناه مفصِّلًا الحديث عنه، ولم يكن عدد هذه الأدوات في المعاهدات الدولية كبيراً، فالأداة (الواو) أكثر حروف العطف وروداً فيها.

الواو: أشهر حروف العطف في العربية وأكثرها استخدامًا، إذ "تعدُّ الواو أمَّ الباب؛ لأنها

لمطلق الجمع ولا تقتضي الترتيب ولا تمنعه، بل يكون معطوفها لاحقًا لتابعه، أي: متأخرًا عنه في الحكم المنسوب إليهما، وه الأكثر... وقد يكون سابقًا له في الحكم، هو الأقل"(١١٠).

والعطف يقتضي المشاركة في الحكم والمعنى(١١١)، وهذا يكون في الحروف التي تقتضي الجمع لا النفي أو الإزالة أو الترجيح، وقد جاء في المادة (٢) من العهد الذي نصه: "**تسترشد اللجنة الفرعية لمنع التعذيب أيضًا بمبادئ السرية والنزاهة وعدم الانتقائية والشمولية والموضوعية**"(١١٢)، حرف العطف (الواو) يُفيد الجمع بين الأشياء.

ويزاد الجمع في (الواو) قوة وظهورًا إذا جاء بين أفعال متغايرة، قال الجرجاني: "واعلمْ أنَّه إذا كان المخَبرُ عنه في الجملتين واحداً كقولنا: (هو يقولُ ويفعلُ، ويَضُرُّ ويَنْفَعَ، ويُسيءُ ويُحْسِنُ، ويأمُرُ ويَنْهى، ويَحُلُّ ويْعقِد، ويأخُذُ ويُعْطي، ويَبيعُ ويَشْتَري، ويأكُلُ ويشرَبُ) وأشباه ذلك، ازدادَ معنى الجمعِ في "الواو" قوة وظهوراً، وكان الأمْرُ حينئذٍ صريحاً"(١١٣). نجد هذا الأسلوب في الفقرة (واو) من المادة (١٠) في الجزء الثالث من اتفاقية القضاء على جميع أشمال التمييز ضد المرأة، التي نصت على "**خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان**"(١١٤)، فلولا الربط والعطف بـ(الواو) بين الفعل (خفض)، والفعل (تنظيم)، لازداد الاشتباه الاشتباك في الدلالة المعنوية، ذلك أنّ (الواو) أوجبت الفعلين جنبًا إلى جنب وجعلتهما فعلًا واحدًا.

والربط بـ(الواو) في المعاهدات الدولية أكثر من أن يُحصى في هذه الدراسة، ولكن جملة القول: إنّ الترابط النّصي واضح، فكلما ازداد العطف بـ(الواو) خرج النّص مترابطاً، فالكاتب وزّع الواو العاطفة في هذه النّصوص، ليربط بين العبارات، فكان الربط خطيًّا شكليًّا ودلاليًا، فأبعدت (الواو) عن النّص رتابة الجمل المتجاورة المفكّكة، فتأكّد المعنى عن طريق (الواو)، وهذا يدلل على أنّ: "العطف بالواو يُعدُّ وسيلة من وسائل الترابط النّصي الَّذِي يجعل أجزاءه متآخية، زد عَلَى ذلك ما تتضمنه الوحدات النّصية المتعاطفة من توازٍ واختزال يجعلان النّص أكثر أناقة"(١١٥).

الفاء: "حرف عطف توجب أنّ الثاني بعد الأول، وأنّ الأمر بينهما قريب، نحو: رأيت زيدًا فعمرًا، ودخلت مكة فالمدينة، وذكر النحاة للفاء وظائف، منها: أن تكون للعطف والاتباع(١١٦)، كما جاء في (نص المادة (٣٣) من الاتفاقية التي نصها: "**في حالة وفاة أو استقالة عضو في اللجنة، يقوم رئيس اللجنة فورًا بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فيعلن الأمين العام حينئذٍ**

بشغور مقعد ذلك العضو ابتداءً من تاريخ وفاته أو من تاريخ نفاد استقالته"[١١٧]. الفاء هنا تقتضي الاتباع والتعقيب، والتّتابع من دون تراخٍ زمانيٍّ، وَهو حرف يُشرك في الإعراب، والحكم، ومعناه التّعقيب، ولعل هذا العنصر هو أيضًا من العناصر الَّتِي أسهمت بنصيبها في جعل نصوص المعاهدات، أكثر سبكًا وترابطًا، وأسهمت في اتساق مكوناتها، وانسجام عناصرها، وتماثل موادها، واتساق أصواتها، وحسن سبكها، وتمام صنعتها، ولا يمكن لحبكة فنية كهذه إلَّا أن تؤثر –بصورة أو بأخرى – في المُتَلَقّي أيّاً كان موقفه.

وهذه الوظيفة أكّدها سيبويه من قبل، إذ قال: "والفاء تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقًا بعضه في أثر بعض وذلك قولك: مررت بعمرو فزيد فخالد، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا"[١١٨].

ثُمَّ: حرف عطف، ويعطف به الألفاظ والجمل، ويفيد التشريك في الحكم والترتيب في المعنى مع التراخي في الزمن[١١٩]. جاء في المادة (٧٣) التي "**تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا لتنظر فيه اللجنة عن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها من التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وذلك:**

أ. **في غضون سنة بعد بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف.**

ب. **ثُمَّ مرة كل خمس سنوات وكلما طلبت اللجنة ذلك**"[١٢٠].

جاءت الأداة (ثمَّ) الَّتي تفيد التراخي في إشارة إلى طول المدة ترة الزمنية **(مرة كل خمس سنوات وكلما طلبت اللجنة ذلك)**، والجامع بين الفقرتين الرابط (ثمّ)، فالعلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه دلاليّة؛ فالاتِّساق كان شكليّ الأداة دلاليّ المضمون والمعنى؛ لذلك لا تكتسب أداة العطف معناها العطفي إلَّا عبر وقوعها في تركيب العطف[١٢١] الَّذي ينظم خطاب النّص.

أو: حرف عطف لأحد الشيئين أو لأشياء، ويفيد التخيير لأحد الشيئيين أو لواحد من الأشياء[١٢٢]. كما في المادة: (٧): "**تقوم الدول الأطراف التي تستطيع تقديم هذه المساعدة بتقديمها من خلال البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الثنائية أو البرامج الأخرى أو من خلال أمور أخرى منها إنشاء صندوق تبرعات وفقًا لقواعد الجمعية العامة**"[١٢٣]. أفادت (أو) هنا التخيير

بين الأشياء، إذ أجاد الكاتب في هذا النّص باستعمال أداة العطف (أو)، التي أسهمت في خلق تكاملٍ نصّيٍّ متلاحمٍ شكليًّا ودلاليًّا.

أم: تفيد التخيير بين اثنين، ولها معانٍ سياقية مختلفة. وذكرت المادة (١٥): "**لا تأمر أي سلطة أو مسؤول بإنزال أي عقوبة بأي شخص أو منظمة أو يُطَّبق عليهما العقوبة أو يسمح بها أو يتغاضى عنها بسبب قيام هذا الشخص أو هذه المنظمة بتبليغ اللجنة الفرعية لمنع التعذيب أو أعضائها أي معلومات، صحيحة كانت أم خاطئة، ولا ينبغي أن يضار هذا الشخص أو هذه المنظمة في غير ذلك من الأحوال بأي طريقة أيًا كان**"[١٢٤].

حرف العطف (أم) هنا يستخدم للربط بين حالتين متضادتين أو متقابلتين ضمن نفس الفكرة، وهي: المعلومات الصحيحة، المعلومات الخاطئة، والغرض من استخدام (أم) هو التأكيد على شمولية الحماية، أي: أنّ الحماية تشمل كل المعلومات، سواء كانت صحيحة أو خاطئة.

يوضح هذا الربط أنّ العقوبة أو الضرر ممنوع في كل الأحوال، بغض النظر عن مدى صحة المعلومات التي تم الإبلاغ عنها، والفرق بين (الواو)، و(أم) في هذا السياق: لو استخدمنا (الواو) بدلاً من (أم) لكان الربط مجرد إضافة، أي: "صحيحة وخاطئة"، دون أن يبرز التناقض أو التبادل بين الحالتين.

أما (أم) فتُبرز أنّ الأمر إما أن تكون المعلومات صحيحة أو خاطئة، وتُعطي معنى التناوب أو التبادل بين الاحتمالين، ما يجعل الحماية شاملة لكل الاحتمالات.

الخاتمة ونتائج البحث

-تُعدّ الإحالة (الضمائر وأسماء الإشارة) الوسيلة الأبرز في تحقيق السبك النصي في المعاهدات الدولية، لما تؤديه من دور في اختزال المعنى وربط الأجزاء النصية من دون تكرار.

-أسهم الحذف في إيجاز التعبير وتكثيف المعنى من دون الإخلال بفهم النص، ويعتمد نجاحه على وجود قرائن لغوية أو سياقية توضح المحذوف، وهو ما تجلى في نصوص المعاهدات.

- يُستخدم الاستبدال لتجنب التكرار اللفظي في المعاهدات الاساسية لحقوق الإنسان، ويسهم في تنويع البنية اللغوية وتحقيق الاتساق الدلالي بين أجزاء النص.

– يُعدّ الربط بالأدوات (كالواو، الفاء، ثم، أو، لكن) وسيلة فعالة لإظهار العلاقة المنطقية والزمنية بين الجمل والفقرات، مما يعزز سبك النص وتماسكه.

– تتسم المعاهدات الدولية بتماسك لغوي دقيق ومدروس يراعي الجوانب الشكلية والدلالية، مما يجعل النصوص القانونية أكثر وضوحًا وقوةً في التأثير.

–أبرزت الدراسة أنّ الضمائر الغائبة، وخاصة (الهاء)، تهيمن في النصوص لكونها تحيل غالبًا إلى الإنسان، وهو محور المعاهدات الحقوقية.

–أثبت البحث استخدام صانعي المعاهدات الوسائل السبكية المتنوعة، إذ يُوظَّف السبك بوصفه أداة لتحقيق التماسك البنيوي والدلالي في نصوص ذات طابع رسمي دولي.

الهوامش

(١) العين: ٣١٧/٥. مادة (سبك).

(٢) ينظر: لسان العرب: ٤٣٨/١٠. مادة (سبك).

(٣) البيان والتبيين: ٦٧/١.

(٤) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٤٢٩.

(٥) ينظر: التلقي والتأويل: ١٥٧ –١٥٨.

(٦) ينظر: النص والخطاب والإجراء: ٢٩٩.

(٧) ينظر: مدخل إلى علم لغة النص: ١٧.

(٨) ينظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٤٩.

(٩) ينظر: نحو النص بين الأصالة والحداثة: ٨٦.

(١٠) النص والخطاب والإجراء: ١٠٣.

(١١) نحو أجرومية للنص الشعري: ١٥٤.

(١٢) ينظر: نظرية علم النص: ١١٦.

(١٣) ينظر: علم لغة النص: ١٢٢.

(١٤) ينظر: علم لغة النّص النظريّة والتطبيق: ١١٠.

(١٥) النّص والخطاب والإجراء: ٣٢٠.

(١٦) بنية الخطاب من الجملة إلى النّص: ١٤٥–١٤٦.

(١٧) مهارات التعرف على الترابط في النّصِ (بحث): ٨٢.

[١٨] نحو النّص اتجاه جديد في الدّرس النّحويّ: ١١٦.

[١٩] ينظر: اتّجاهاتٌ لغويّة معاصرة في تحليل النص (بحث): ١٥٢، ونظرية علم النص: ٨٣.

[٢٠] ينظر: نظرية علم النّص: ٨٣.

[٢١] ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: ١١٩.

[٢٢] في اللسانيّات ونحو النّص: ٢٢٧.

[٢٣] ينظر: الإحالة في نحو النّص (بحث): ١٦- ١٧.

[٢٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٧.

[٢٥] ينظر: نسيج النّص: ١٢، ونحو النّص اتجاه جديد في الدرس النحوي: ١١٧، وعلم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق- دراسة تطبيقية على السور المكية: ٧١.

[٢٦] ينظر: تحليل النص دراسة الروابط النصية في ضوء علم اللغة النصي: ٢١٩.

[٢٧] دراسةٌ لسانيّةٌ للعلاقات في مطوّلات السّيّاب (أطروحة دكتوراه): ١٤٠.

[٢٨] ينظر: نسيج النّص: ١١٨.

[٢٩] ينظر: إشكالات النّص: ٣٥١.

[٣٠] ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: ١١٧.

[٣١] ينظر: نسيج النّص: ١١٩.

[٣٢] ينظر: إشكالات النّص: ٣٥١.

[٣٣] ينظر: نسيج النّص: ١١٩.

[٣٤] ينظر: أصول تحليل الخطاب: ١٢٥/١.

[٣٥] ينظر: إشكالات النّص: ٣٤٩.

[٣٦] مقاييس اللغة: ٣٧١/٣، مادة (ضمر).

[٣٧] ينظر: نتائج الفكر: ١٦٤.

[٣٨] ينظر: مفتاح العلوم: ٦٦، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٨.

[٣٩] ينظر: في اللسانيات ونحو النّص: ١٩٢.

[٤٠] ينظر: علم اللُّغة النّصي: ١٣٧/١.

[٤١] ينظر: لسانيّات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ١٨، والإحالة في نحو النّص (بحث): ١٧، والنصّ والخطاب والإجراء: ٣٢٠، ونسيج النّص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا: ١١٥.

[٤٢] المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ١٠.

(٤٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٥، والأشباه النظائر في النحو: ٤٧/١.

(٤٤) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ١٥.

(٤٥) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٧٤.

(٤٦) المصدر نفسه: ٣٥.

(٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥.

(٤٨) المصدر نفسه: ٥٧.

(٤٩) المصدر نفسه: ١٨٦.

(٥٠) لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٢٨.

(٥١) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٣.

(٥٢) المصدر نفسه: ٣.

(٥٣) ينظر: علم اللّغة النّصيّ: ١٦١/١.

(٥٤) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ١١٣.

(٥٥) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٣.

(٥٦) ينظر: نحو النّص إطار نظريّ ودراسات تطبيقيّة: ٢٣٤.

(٥٧) دراسات لغوية تطبيقية: ١٤٣.

(٥٨) ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص: ١٩.

(٥٩) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٣.

(٦٠) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٥/٢.

(٦١) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٤.

(٦٢) ينظر: نحو النّص إطار نظريّ ودراسات تطبيقيّة: ١١٩.

(٦٣) شرح ابن عقيل: ١٣٠/١.

(٦٤) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٤.

(٦٥) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٦.

(٦٦) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٣٣.

(٦٧) المصدر نفسه: ٣٣.

(٦٨) ينظر: البيان في روائع القرآن: ١٤١/١.

(٦٩) ينظر: شرح المفصل: ٤١٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٧٣/١.

(٧٠) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٢/١.

(٧١) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٣٣.

(٧٢) ينظر: اللمع في العربية: ١٨٨.

(٧٣) ينظر: الإحالة في نحو النّص (بحث): ٢٣-٢٤.

(٧٤) ينظر: علم اللّغة النّصيّ: ٣٩/١.

(٧٥) العين: ٢٠٢/٣، مادَّة (ح ذ ف).

(٧٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٤.

(٧٧) المصدر نفسه: ٤.

(٧٨) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٩.

(٧٩) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٩.

(٨٠) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٧١.

(٨١) ينظر: الدّلالة والنحو: ٢٥٣.

(٨٢) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٧١.

(٨٣) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٧٩.

(٨٤) ينظر: لسان العرب، مادَّة (بدل): ٤٨/١١.

(٨٥) لسانيّات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ١٩.

(٨٦) ينظر: مدخل إلى علم لغة النّص: ٧٠، ولسانيّات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ١٩.

(٨٧) النّص والخطاب والاجراء: ٣٠٠.

(٨٨) ينظر: لسانيّات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٠، ومدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه: ٩٢.

(٨٩) ينظر: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٠، وعلم اللغة النّصي: ٢٦٧/١- ٢٦٨.

(٩٠) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩١) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩٢) ينظر: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٠، وعلم لغة النّص النظريّة والتطبيق: ١١٤.

(٩٣) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩٤) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩٥) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩٦) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩٧) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٢.

(٩٨) ينظر: المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٨٣.

(٩٩) ينظر: النّص والخطاب والإجراء: ٣٠١– ٣٠٢.

(١٠٠) ينظر: نظام الارتباط والربط: ٢٠٣.

(١٠١) ينظر: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٢.

(١٠٢) ينظر: علم لغة النّص النظريّة والتطبيق: ١١١–١١٢، ولسانيّات النّص النظريّة والتطبيق مقامات الهمذانيّ أنموذجًا: ٣٠.

(١٠٣) ينظر: شرح المفصّل: ٤/٥-٥، وعلم لغة النّص النظريّة والتطبيق: ١١١– ١١٢، ونحو النّص اتجاه جديد في الدرس النحوي: ١٢٩.

(١٠٤) ينظر: لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٣، وعلم اللُّغة النصي: ٢٤٩/١.

(١٠٥) ينظر: نحو النّص نقد النظريَّة وبناء أخرى: ١٨٤.

(١٠٦) ينظر: نسيج النّص: ٣٧.

(١٠٧) المصدر نفسه: ٤١.

(١٠٨) ينظر: نظام الارتباط والربط: ٢٠٣.

(١٠٩) ينظر: الترابط النصي في الخطاب السياسي دراسة في المعاهدات النبوية: ٩٦–٩٧.

(١١٠) الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية: ٣٠٨.

(١١١) ينظر: المقتضب: ١٠/١.

(١١٢) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ١٦١.

(١١٣) دلائل الإعجاز: ٢٢٦/١.

(١١٤) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٧٩.

(١١٥) لسانيات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٢٢٨–٢٢٩.

(١١٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٧.

(١١٧) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ٣٧.

(١١٨) الكتاب: ٣٠٤/٢.

(١١٩) ينظر: بدائع الفوائد: ٩٥/١، وهمع الهوامع: ١٩٥/٣.

(١٢٠) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ١٣٩.

(١٢١) ينظر: علم اللّغة النّصي: ٢٤٩/١.

(١٢٢) ومن معانيها الشك، قال تعالى: ﴿ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ ﴾[الكهف: ١٩] : أو الإبهام، مثل: ﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ [سبأ: ٢٤]، والتخيير وهي الواقعة بعد الطلب، نحو: خذ كتابًا أو قلمًا، والإباحة وتكون بعد الطلب: جالس العلماء أو الباحثين. وتأتي

بمعنى: الواو لمعنى الجمع، نحو: لنفسي تقاها أو فجورها، والمعنى: وفجورها. ينظر: مغني اللبيب: ٧٥/١، وبدائع الفوائد: ١٩٨/١.

(١٢٣) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ١٣٩.

(١٢٤) المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: ١٦٧-١٦٨.

المصادر

***القرآن الكريم.**

١. الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف.

٢. زتسيسلاف، واورزنياك. (٢٠١٠). مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص ترجمة وتعليق: د.سعيد حسن بحيري، ط٢، القاهرة: مؤسسة المختار.

٣. ابن أبي الإصبع العدواني، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر. (١٩٩٠). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تح: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٤. ابن المنقذ، أسامه. (٢٠١٠). البديع في نقد الشعر، تح: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الأوقاف والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

٥. ابن جني، أبو عثمان. (١٩٩٠). اللمع في العربية، تح: فائز فارس، ب.ط، ب.ت الكويت: دار الكتب الثقافية.

٦. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة: دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة.

٧. ابن فارس، أبو الحسن أحمد. (١٩٧٩). مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ب.ط، بيروت، لبنان: دار الفكر، بيروت.

٨. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (٢٠١٤). لسان العرب، ط٣، بيروت: دار صادر، بيروت.

٩. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد. (١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ب.ط، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر.

١٠. أبو خرمة، عمر. (٢٠٠٤). نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، ط١، أربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

١١. أبو زنيد، عثمان. (٢٠١٠). نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ط١، أربد: عالم الكتب الحديث.

١٢. بحيري، سعيد حسن. (٢٠٠٠). اتّجاهاتٌ لغويّة معاصرةٌ في تحليل النص، دار علامات، م ٣٨، م ١٠.

١٣. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال.

١٤. جاك موشلر، وآن ريبول. (٢٠١٠). القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من المترجمين، ط٢، تونس: المركز الوطني للترجمة، تونس.

١٥. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠١). دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: د.عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦. الجرف، ريما سعد سعادة. (٢٠٢٠). مهارات التعرف على الترابط في النص الجرف، مجلة رسالة الخليج العربي، ع٧.

١٧. الجوزية، ابن القيم. (٢٠١٣). بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

١٨. حسان، تمام. (١٩٩٣). البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني، ط١، مصر: عالم الكتب.

١٩. حسان، تمام. (٢٠٠٦). اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥، بيروت: عالم الكتب.

٢٠. حسنين، صلاح الدين صالح. (٢٠١٩). الدّلالة والنحو، صلاح الدين، ط١، توزيع مكتبة

الآداب.

٢١. حمودة، طاهر سليمان. (١٩٩٨). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط٢، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الفنية للطباعة والنشر.

٢٢. حميدة، مصطفى. (١٩٩٧). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ب. ط، مصر: مكتبة لبنان، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر.

٢٣. حنيحن، جبار سويس. (٢٠٠٩). دراسة لسانية للعلاقات النصية في مطولات السياب، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

٢٤. خطابي، محمد. (١٠١٢). لِسانيّات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط٣، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

٢٥. خليل، إبراهيم. (٢٠٠٧). في اللسانيّات ونحو النّص، ط١، عمان، الأردن: دار المسيرة.

٢٦. دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدلالة، د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، القاهرة: ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٧. روبرت، دي بوجراند. (٢٠٠٧). النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ط٢، بيروت: عالم الكتب.

٢٨. الزناد، الأزهر. (١٩٩٣). نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً، ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي، بيروت.

٢٩. السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي. (١٩٨٧). مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار ط٢، بيروت، لبنان: الكتب العلمية.

٣٠. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد. (١٩٩٢). نتائج الفكر في النَّحو، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١. سيبويه، أبو بشر عمرو. (١٩٨٨). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني.

٣٢. السيوطي، جلال الدين. (١٩٤١). الأشباه والنظائر في النحو، ط٢، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

٣٣. السيوطي، جلال الدين. (١٩٧٥). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، ط١، بيروت: مطبعة الحرية.

٣٤. الشاوش، محمد. (٢٠٠١). أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ط١، تونس: المؤسسة العربية للتوزيع.

٣٥. شبل، عزة. (٢٠٠٧). علم لغة النّص النظرية والتطبيق، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، القاهرة.

٣٦. الصبيحي، محمد الأخضر. (٢٠٠٨). مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط١، الجزائر: منشورات الاختلاف.

٣٧. العاتكي، أحمد بن محمد بن زيد. (٢٠٠٣). الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية، ط١، الكويت: التراث العربي، الكويت.

٣٨. عبد الراضي، أحمد محمد. (٢٠٠٨). نحو النصّ بين الأصالة والحداثة، ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة.

٣٩. عبد الكريم، جمعان. (٢٠٠٩). إشكالات النص دراسة لسانية نصية، ط١، النادي الأدبي بالرياض، والمركز الثقافي العربي.

٤٠. عفيفي، أحمد. (٢٠٠١). نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ب. ط، مصر: مكتبة زهراء الشرق.

٤١. عفيفي، أحمد. (٢٠٠٥). الإحالة في نحو النص، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ب.ت.

٤٢. عكاشة، محمود. (٢٠١٤). تحليل النص دراسة الروابط النصية في ضوء علم اللغة النصي، ط١، مكتبة الرشد.

٤٣. عوض، يوسف نور. (٢٠٠٩). علم النص ونظريّة الترجمة، ط١، مكة المكرمة: دار الثقة

للنشر والتوزيع، مكّة المكرمة.

٤٤. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ب. ط. ب. ت، مصر: دار ومكتبة الهلال.

٤٥. فرج، حسام أحمد. (٢٠٠٧). نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، القاهرة.

٤٦. الفقي، صبحي إبراهيم. (٢٠٠٠). علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، ط١، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٧. قيّاس، ليندة. (٢٠٠٩). لِسانيّات النص النظرية والتطبيق مقامات الهمذاني أنموذجاً، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

٤٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٨٩). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د. ت، بيروت: عالم الكتب.

٤٩. المتوكل، أحمد. (١٩٨٨). بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ب. ط، الرباط، دار الأمان للنشر والتوزيع، مطبعة الكرامة.

٥٠. مصطفى، إبراهيم. (٢٠١٤). إحياء النحو، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

٥١. مصلوح، سعد. (١٩٩١). نحو أجرومية للنّص الشعري- دراسة في قصيدة جاهليّة، مجلّة فصول، مع١، ع٢.

٥٢. مفتاح، محمد. (١٩٩٤). التلقي والتأويل- مقاربة نسقية، ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي.

٥٣. المنظري، سالم بن محمد. (٢٠١٥). الترابط النصي في الخطاب السياسي دراسة في المعاهدات النبوية، ط١، مسقط: بيت الغشام للنشر والتوزيع.

٥٤. يعيش ابن أبي السرايا، يعيش بن علي بن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل، للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.